

التحول المجالي كنتاج للتفاعل بين الانسان والمجال بأرياف الرحامنة الشمالية، حالة الجماعات

الترابية: صخور الرحامنة - اولاد حسون حمري - جعافرة

عبد الرزاق امعيز

دكتور باحث في الجغرافيا،

مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب.

Abdrazak.maiz92@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال ديناميات التحول المجالي بأرياف الرحامنة الشمالية بوصفها نتاجا لتفاعل معقد بين الإنسان والمجال، من خلال مقارنة ترابية تعتمد تحليل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية في سياق يتسم بهشاشة الوسط الطبيعي وندرة الموارد. ويرتكز البحث على معطيات إحصائية رسمية وتحليل مجالي مدعم بالخرائط والمبيانات، بهدف إبراز مظاهر التفاوت المجالي داخل الإقليم.

كما يعتمد المقال على دراسة ثلاث جماعات ترابية كحالة لمسارات متباينة للتحول المجالي، هي : صخور الرحامنة كنموذج لتحضر ريفي تدريجي، واولاد حسون حمري كمجال فلاحي-رعوي هش يعتمد على استراتيجيات التأقلم مع الجفاف والهجرة، وجعافرة كمجال ريفي يعاني من الهشاشة والعزلة الطرقية. وتخلص الدراسة إلى أن التحول المجالي بمنطقة الدراسة غير متجانس، مما يستدعي سياسات عمومية ترابية أكثر استهدافا تراعي خصوصيات هذه المجالات الهشة.

الكلمات المفتاحية: التحول المجالي، المجال الريفي، الهشاشة المجالية، إقليم الرحامنة.

Abstract

This article examines the dynamics of spatial transformation in the northern rurals of Rehamna as a product of a complex interaction between human activity and territory. Adopting a territorial approach, the study analyzes demographic, economic, urban, and environmental shifts within a context characterized by environmental fragility and resource scarcity. The research relies on official statistical data and spatial analysis supported by maps and charts to highlight manifestations of spatial disparity within the province.

Furthermore, the article analyzes three territorial communes representing divergent pathways of spatial transformation: Skhour Rehamna as a model of gradual rural urbanization; Oulad Hassoune Hamri as a fragile agro-pastoral area relying on adaptation strategies against drought and migration; and Jaafra as a rural area suffering from vulnerability and infrastructural

isolation. The study concludes that spatial transformation in the study area is heterogeneous, necessitating more targeted territorial public policies that take into account the specificities of these fragile spaces.

Keywords: Spatial transformation, rural area, spatial vulnerability, Rehamna Province.

مقدمة

يضم إقليم الرحامنة امتدادا واسعا للمجالات الريفية التي عرفت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات مجالية عميقة، نتجت عن تفاعل ديناميات متداخلة تشمل الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية. وقد أسهمت التحولات السوسيواقتصادية، وتغير أنماط العيش، وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تدخلات الدولة في إطار سياسات التنمية الريفية، في إعادة تشكيل البنية المجالية لهذه الأوساط بشكل واضح. وتؤكد المقاربة الجغرافية أن التحول المجالي لا يقتصر على التغيرات الفيزيائية التي تطل المجال، بل يمثل سيرورة مركبة تتفاعل فيها البنيات الاجتماعية والاقتصادية مع المحددات الطبيعية، ضمن علاقة جدلية مستمرة بين الإنسان والمجال (العمrani، 2020، ص. 92).

وفي هذا السياق، تعتبر أرياف الرحامنة الشمالية ممثلة في جماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة نموذجا لفضاءات تعرف انتقالا تدريجيا من منطق الاقتصاد التقليدي القائم على الرعي والزراعة المعيشية إلى منطق إنتاجي جديد يرتبط بتحولات السوق، والاستثمار الفلاحي، وتزايد الطلب على الأراضي السكنية بالمراكز الحضرية، ما أدى إلى بروز تفاوتات مجالية وتغيرات عميقة في استعمالات الأرض، بمقابل مجالات أخرى ظلت حبيسة أنماط إنتاج تقليدي يتأثر سلبا من تغير المناخ.

1- الإطار المنهجي للدراسة

1-1- إشكالية وفرضيات الدراسة

تكتسي دراسة التحولات المجالية بأرياف الرحامنة الشمالية أهميتها من كونها تعكس مسار انتقال ريفي واسع تشهده فئات كبيرة من المجالات الهامشية بالمغرب. ويبرز المجال الرحماني كحالة دالة، بالنظر إلى هشاشة شروطه البيئية، وهيمنة الطابع الريفي على بنيته المجالية، وتفاوت مستويات التنمية بين جماعاته، الأمر الذي يجعل تحليل هذه التحولات مدخلا أساسيا لتقييم نجاعة السياسات العمومية الموجهة للتنمية القروية واستشراف آفاقها المستقبلية (الصديقي، 2019، ص. 87).

انطلاقا من هذا المدخل تتحدد الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في السؤال المركزي الآتي:

➤ كيف تتفاعل الديناميات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية بأرياف الرحامنة الشمالية لإنتاج تحولات مجالية مركبة، وما تجلياتها وانعكاساتها على الجماعات الترابية: صخور الرحامنة، اولاد حسون حمري وجعافرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

- ما هي أبرز التحولات المجالية التي يعرفها الجماعات الثلاث موضوع هذه الدراسة؟
- ما هي تجليات هذه التحولات على المستوى المحلي داخل كل جماعة على حدة؟

ولاختبار الإشكالية العامة لهذه الدراسة فقد انطلقنا من فرضيتين أساسيتين تستحضران طبيعة التحولات المجالية وتفسير دينامياتها المتباينة بالجماعات الثلاث، وهي كالاتي:

- تفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يعيد تشكيل البنية المجالية عبر إعادة توزيع السكان، وتغير استعمالات الأرض، وارتفاع الطلب على السكن والبنى التحتية، بما يدفع بعض الجماعات نحو مسار تحضر متفاوت.
- التحولات البيئية المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ، إضافة إلى تباين الموارد والقدرات المحلية، تنتج أنماطا مختلفة للتأقلم والهشاشة داخل المجال الرحماني عموما، وهو ما تعكسه النماذج الثلاث المدروسة (التحضر بصخور الرحامنة، التأقلم الفلاحي-الرعي بولاد حسون حمري، والهشاشة والهجرة بجعافرة).

2-1- منهجية الدراسة

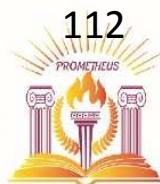
استندت هذه الدراسة إلى منهج مركب يجمع بين شق نظري وآخر تطبيقي، حيث ركز الشق النظري على تحليل المراجع العلمية والوثائق الرسمية بهدف فهم التحولات المجالية لإقليم الرحامنة في أبعادها المختلفة. فقد شملت المراجع العلمية الدراسات الجغرافية والاقتصادية المنشورة، مع التركيز على تحليل تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية وربط الديناميات الكبرى بالتحولات المحلية. كما تم الاعتماد على الوثائق الرسمية والمعطيات الإحصائية، بما في ذلك البيانات الديمغرافية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط (RGPH 2004، 2014، 2024)، إضافة إلى تصاميم التهيئة والمخططات الجماعية للتنمية، لتسليط الضوء على الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للجماعات المدروسة.



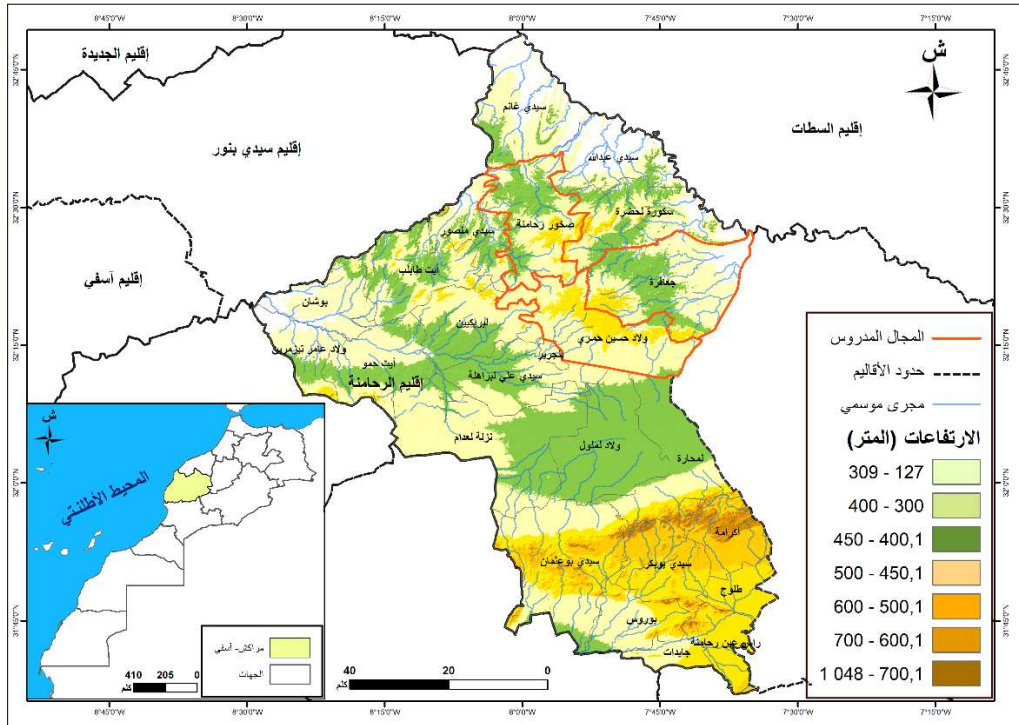
أما الشق التطبيقي فارتكز على أدوات منهجية ميدانية مكنت من توثيق التحولات المكانية والاجتماعية على المستوى المحلي. وشملت الملاحظة المباشرة للمجال لتسجيل مظاهر التحول العمراني والاجتماعي، والمقابلات نصف الموجهة مع فاعلين محليين مثل الفلاحين والشباب، لفهم الانعكاسات العملية لهذه التحولات على الحياة اليومية. كما تم تتبع التحولات العمرانية عبر الصور الجوية للفترة 1985-2025، مما أتاح رسم صورة دقيقة للتغيرات المكانية والبنوية، وربطها بالمتغيرات الديمغرافية والاقتصادية للإقليم.

3-1- مجال الدراسة: التحديد المجالي والخصائص العامة

تتدرج جماعات الدراسة ضمن إقليم الرحامنة التابع لجهة مراكش - آسفي، ويشمل ثلاث جماعات ترابية هي: صخور الرحامنة، أولاد حسون حمري، وجعافرة. من الناحية التضاريسية، يبرز المجال طابعا هضبيا سائدا مع هيمنة الانبساط النسبي تتخلله بعض التلال المنخفضة (خريطة رقم 1). وتتراوح الارتفاعات بين 300 و 500 متر فوق سطح البحر، مع اختلافات طفيفة في نهايات الهضبة الشمالية الشرقية التي تتدرج تدريجيا نحو الشمال الشرقي على حدود نهر أم الربيع لتشكل منخفضات ضيقة. أما من حيث الموارد المائية، فتظهر الجماعات الثلاث ضعف الشبكة السطحية بسبب الطابع المناخي شبه الجاف، ما يؤدي إلى محدودية الجريان السطحي وسيادة المجاري الموسمية التي تجف بعد هطول الأمطار مباشرة.



خريطة 1: التوطن الإداري والجغرافي لمجال الدراسة



1. النتائج

1. ديناميات التحولات المجالية بجماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة

يعكس إقليم الرحامنة عموما والجماعات الثلاث المدروسة نموذجا دالا للتحولات المجالية التي عرفتھا المجالات الريفية المغربية خلال العقود الأخيرة، حيث تفاعلت التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية لتنتج دينامية مجالية غير متجانسة، اتسمت بتحسّن بعض المؤشرات مقابل استمرار مظاهر الهشاشة البنيوية. ويتيح تحليل هذه الديناميات، اعتمادا على المعطيات الإحصائية الرسمية، فهم منطق التحول المجالي وحدوده داخل هذا الإقليم شبه الجاف.

1.1 التحولات الديمغرافية وإعادة تشكل البنية الاجتماعية بجماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة

تشهد الجماعات الثلاث موضوع الدراسة (صخور الرحامنة، أولاد حسون حمري، جعافرة) دينامية ديمغرافية غير متجانسة خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2024، تعكس اختلافات واضحة في

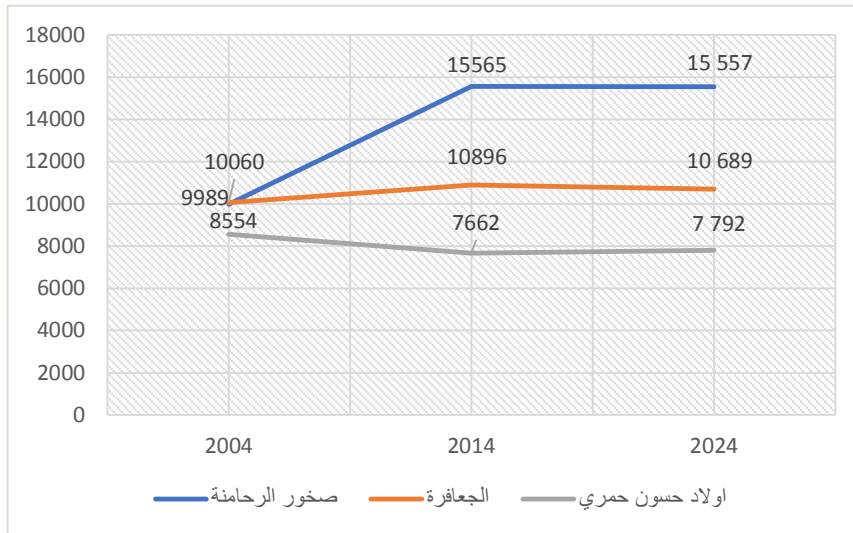


مسارات التطور السكاني داخل المجال الريفي الرحماني. فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يتبين أن جماعة صخور الرحامنة عرفت منحى تصاعديا واضحا، حيث ارتفع عدد سكانها من 9989 نسمة سنة 2004 إلى 15565 سنة 2014 قبل أن يستقر نسبيا عند 15557 سنة 2024، وهو ما يدل على مرحلة نمو سريع تلتها مرحلة تشبع ديمغرافي نسبي. أما جماعة أولاد حسون حمري، فقد سجلت منحى تنازليا خلال العقد الأول، إذ انتقل عدد سكانها من 8554 نسمة سنة 2004 إلى 7662 سنة 2014، قبل أن تعرف انتعاشا طفيفا سنة 2024 (7792 نسمة)، دون أن تستعيد مستواها المسجل في بداية الفترة، مما يعكس استمرار تأثير الهجرة الداخلية نحو المراكز الأكثر جاذبية داخل الإقليم وخارجه. في المقابل، تظهر جماعة جعافرة نمطا أكثر استقرارا، مع تسجيل ارتفاع طفيف من 10060 نسمة سنة 2004 إلى 10896 سنة 2014، يعقبه تراجع محدود سنة 2024 إلى 10689 نسمة، وهو ما يعكس دينامية ديمغرافية شبه مستقرة تتأرجح بين النمو البطيء وتأثيرات الهجرة القروية..

غير أن قراءة هذا التطور من خلال المبيان رقم 1 تكشف عن تباطؤ نسبي في وتيرة النمو خلال العقد الأخير، وهو ما يعكس تحولات بنيوية في الدينامية الديمغرافية، ترتبط أساسا بتراجع معدلات الخصوبة وتزايد حدة الهجرة القروية، خصوصا وأن هذه الأخيرة أصبحت آلية بنيوية لإعادة توزيع السكان داخل المجال الوطني، ولم تعد مجرد استجابة ظرفية للضغط الاقتصادي أو البيئي (الخمليشي، 2016، ص. 54) وهو ما ينسجم بوضوح مع التحولات الديمغرافية المسجلة بجماعات الدراسة.

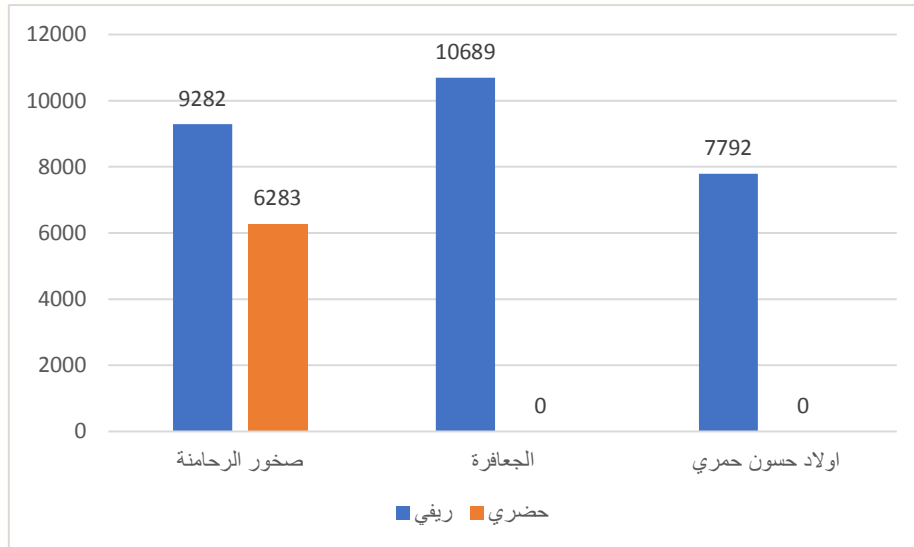


مبيان 1: تطور عدد السكان بجماعات صخور الرحامنة واولاد حسون حمري وجعافرة (1994-2024)



ويؤكد تحليل توزيع السكان حسب الوسط أن الساكنة الريفية ما تزال تمثل النسبة الأكبر، إذ تفوق الساكنة الريفية نظيرتها الحضرية (مبيان رقم 2)، رغم تسجيل ارتفاع تدريجي في نسبة التمدن على مستوى جماعة صخور الرحامنة. ويبرز هذا المعطى أن التحول الديمغرافي يتم في إطار تمدن محدود وغير مكتمل، لا يرقى إلى إحداث قطيعة مع البنية الريفية التقليدية.

مبيان 2: التوزيع الحضري والريفي للسكان بجماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة (2024)



بناء على معطيات المبيان أعلاه، يتضح أن التوزيع المجالي للسكان داخل الجماعات الثلاث موضوع الدراسة يكشف عن تباين واضح في مستوى التمدن، مع استمرار هيمنة الوسط القروي بشكل شبه مطلق في بعض الجماعات.

ففي جماعة صخور الرحامنة يتوزع السكان بين 9282 نسمة بالوسط الريفي مقابل 6283 نسمة بالوسط الحضري، ما يجعلها الجماعة الأكثر تقدما من حيث دينامية التمدن داخل المجال المدروس، إذ تمثل الساكنة الحضرية فيها نسبة مهمة تقارب 40% من مجموع السكان، وهو ما يعكس بروز مركز حضري داخل هذه الجماعة وقدرته على استقطاب جزء مهم من الساكنة.

في المقابل، تظهر جماعة أولاد حسون حمري، وضعا مغايرا تماما، إذ يتركز جميع السكان في الوسط القروي (7792 نسمة) دون تسجيل أي حضور حضري، مما يؤكد استمرار هيمنة البنية الريفية التقليدية وغياب أي مركز حضري داخلها.

وتسجل جماعة جعافرة بدورها وضعا مماثلا، حيث يتركز كل السكان تقريبا في الوسط الريفي (10689 نسمة) مع غياب شبه كلي للوسط الحضري (0)، وهو ما يعكس استمرار الطابع الريفي الصرف لهذه الجماعة وضعف اندماجها في مسار التمدن المجالي.

وعليه، فإن تحليل هذا التوزيع يبرز أن التحول الديمغرافي داخل الجماعات الثلاث لا يسير بوتيرة موحدة، بل يتميز بازدواجية مجالية واضحة: جماعة واحدة (صخور الرحامنة) تعرف بداية تمدن نسبي، مقابل جماعتين ما تزالان خالصتين تقريبا للطابع الريفي. ويعكس ذلك أن دينامية التمدن داخل هذا الجزء من الإقليم ما تزال محدودة ومجالية الانتقاء، ترتبط أساسا بتمركز الأنشطة والخدمات، دون أن ترقى إلى تحول حضري شامل أو متوازن.

1.2. التحولات الاقتصادية بين الزراعة التقليدية والعصرية

يعكس تحليل البنية الاقتصادية للسكان النشطة بالجماعات الثلاث (صخور الرحامنة، الجعافرة، أولاد حسون حمري) استمرار هيمنة القطاع الفلاحي، المتمثل أساسا في تربية المواشي واستغلال الأراضي الزراعية، غير أن درجة هذه الهيمنة تختلف من جماعة إلى أخرى وفق مستوى التمدن والبنية المجالية. ففي جماعة صخور الرحامنة، ورغم استمرار حضور النشاط الفلاحي، إلا أن السكنة النشطة تتوزع بشكل أكثر توازنا، حيث يظل القطاع الأول مهيمنا جزئيا، في حين يعرف قطاع الخدمات (التجارة، النقل، الإدارة، والخدمات الاجتماعية) توسعا ملحوظا، إلى جانب حضور محدود للقطاع الثاني المرتبط أساسا بالبناء والأشغال العمومية وبعض الأنشطة التحويلية البسيطة، وهو ما يعكس بداية تحول نحو اقتصاد محلي أكثر تنوعا.

في المقابل، تسجل جماعتي أولاد حسون حمري وجعافرة طابعا اقتصاديا ذا طابع ريفي واضح، حيث يهيمن القطاع الأول (زراعة تقليدية وتربية الماشية) بشكل شبه مطلق، مقابل ضعف كبير في قطاع الخدمات الذي يقتصر غالبا على الأنشطة التجارية الأساسية والخدمات الضرورية، في حين يظل القطاع الثاني (الصناعة والبناء والتحويل) ضعيفا جدا. ويعكس هذا التوزيع استمرار الطابع الريفي الصرف لهذه الجماعات، مع ارتباط قوي بالأنشطة الفلاحية الموسمية وضعف اندماجها في دينامية الاقتصاد المحلي المتنوع.

وعموما، فإن المقارنة بين الجماعات الثلاث تكشف عن تباين مجالي واضح في البنية الاقتصادية للسكان النشطة، حيث تتجه صخور الرحامنة نحو بداية التحول نحو اقتصاد خدماتي-ريفي مختلط، بينما تظل أولاد حسون حمري وجعافرة داخل نموذج اقتصادي تقليدي قائم أساسا على القطاع الأول، مما يعكس عدم تجانس مسارات التنمية الاقتصادية داخل المجال الرحماني.

وتظهر المبيانات الخاصة بتطور الإنتاج الفلاحي أن الزراعة البورية، المعتمدة أساسا على الحبوب وتربية الماشية، تظل رهينة بالتقلبات المناخية، مما يؤدي إلى تذبذب واضح في المردودية. وفي المقابل، تبقى أنماط الإنتاج العصرية، كالمكننة واستعمال المدخلات الحديثة، محصورة في نطاق ضيق يقتصر على مشاركات كبار الفلاحين المعتمدة على السقي بواسطة الآبار، ولا تسهم إلا بشكل محدود في إحداث تحول اقتصادي شامل بالمنطقة.

وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار هشاشة الدخل الفلاحي، ودفع جزء من الساكنة إلى البحث عن مصادر بديلة للعيش، سواء عبر الأنشطة غير الفلاحية أو الهجرة. وهكذا، يبرز التحليل الاقتصادي وجود اقتصاد ريفي مزدوج، يجمع بين قطاع تقليدي ضعيف الدينامية ومحاولات تحديث محدودة الأثر المجالي.

1.3. التحولات العمرانية وإعادة تنظيم المجال الريفي على مستوى الجماعات الثلاث

تشهد الجماعات الترابية الثلاث موضوع الدراسة (صخور الرحامنة، أولاد حسون حمري، جعافرة) تحولات عمرانية متفاوتة في وتيرتها ودرجاتها، تتمثل أساسا في توسع النسيج العمراني للمراكز القروية وبروز أنماط جديدة من السكن الريفي العصري، خاصة السكن الإسمنتي، في مقابل تقلص تدريجي للبناء التقليدي. وقد ارتبطت هذه الدينامية بتحسين نسبي في البنيات التحتية الأساسية، لاسيما فك العزلة عبر الطرق القروية، وتوسيع شبكات الكهرباء، وتحسين التزود بالماء الصالح للشرب، إلى جانب تطور نسبي في عدد المساكن داخل هذه الجماعات.

غير أن هذه التحولات لا تتوزع بشكل متجانس بين الجماعات الثلاث؛ إذ تسجل جماعة صخور الرحامنة دينامية عمرانية أكثر تقدما، حيث يعرف مركزها توسعا ملحوظا في النسيج السكني وتزايدا في الوظائف التجارية والخدماتية، بما يعكس بداية تشكل فضاء شبه حضري داخلها. في حين ما تزال جماعتي أولاد حسون حمري وجعافرة تحتفظان بطابع ريفي واضح، حيث يظل التوسع العمراني فيهما محدودا ومتمركزا حول الدواوير الرئيسية، مع هيمنة السكن التقليدي إلى جانب انتشار تدريجي للبناء الحديث دون أن يحدث قطيعة مجالية حقيقية مع البنية الريفية التقليدية، وهو معطى يتماشى مع خاصية التحضر في المغرب عموما التي لم تعد حكرا على المدن الكبرى أو المراكز الحضرية التقليدية، بل أضحت تمتد تدريجيا داخل المجالات الريفية، نتيجة تغير أنماط العيش، وانتشار السكن الإسمنتي، وتوسع الأنشطة التجارية والخدماتية، إلى جانب إعادة توجيه الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القروية. هذه التحولات تعكس ما يسمى

ب «التحضر القروي»، حيث تشهد القرى تحولات شكلية ووظيفية دون أن تبلغ بعد مرتبة المدينة الكاملة من حيث التجهيزات والبنىات (بوليف، 2017، ص. 61).

غير أن هذا التحول العمراني داخل المجال المدروس لم يكن نتيجة تخطيط ترابي صارم أو سياسة مجالية موجهة بشكل كاف، بقدر ما ارتبط بديناميات تلقائية ناتجة عن الضغط الديمغرافي المحلي، وتحسن نسبي في الظروف السوسيواقتصادية، وتمركز بعض الخدمات الأساسية في نقط محددة. وقد أدى ذلك إلى بروز اختلالات مجالية داخل الجماعات الثلاث، سواء على مستوى تفاوت توزيع التجهيزات أو من حيث جودة النسيج السكني، مما يعكس استمرار هشاشة التنظيم العمراني في المجال الريفي الرحماني.

1.4. التحولات البيئية في ظل ندرة الموارد وتغير المناخ

يشكل العامل البيئي أحد المحددات الأساسية للتحول المجالي بالجماعات الثلاث المدروسة، باعتبارها مجالا ينتمي إلى النطاق شبه الجاف. فقد أدى توالي سنوات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، إلى تفاقم ندرة الموارد المائية، وتدهور التربة، وتراجع الغطاء النباتي.

يمثل البعد البيئي أحد المحركات الأساسية للتحول المجالي في الإقليم الذي تتضوي تحت لوائه الجماعات الثلاث، فهو يصنف ضمن المجالات الأكثر هشاشة من حيث الموارد المائية (Agence du Bassin Hydraulique d'Oum Er-Rbia, 2019). وهو ما أكدته دراسة حالة المجال البيئي بالمجال شبه الجاف لإقليم الرحامنة حسب مقياس كوبن - جيجر (هو نظام تصنيف مناخي عالمي ابتكره عالم المناخ الألماني فرديناند كوبن، وطوره لاحقا رودولف جيجر. بغرض تصنيف المناخ في كل منطقة على الأرض بناء على: المتوسط السنوي والشهري لدرجة الحرارة، وكمية المطر السنوي، توزيع الأشهر الرطبة والجافة). إذ تظهر المعطيات المناخية الخاصة بمحطة بن جرير أن متوسط التساقطات السنوية يبلغ 268 مم خلال الفترة المرجعية 1991-2020، مع اتجاه تنازلي ثابت في كمية الهطولات (9.9 مم/عقد "فترة زمنية تغطي عشر سنوات") (جدول رقم 1)، مما يدل على تفاقم ندرة المياه على المدى الطويل وبالتالي زيادة هشاشة المجال البيئي وتأثيرها المباشر على الأنشطة الزراعية والرعية.

جدول 1: الخصائص المناخية لمحطة بنجير (1991-2020) وفق تصنيف كوبن □ جيجر

المؤشر المناخي	القيمة
متوسط التساقطات السنوية (1991-2020)	268 ملم
اتجاه التغير في التساقطات	9.9- ملم/ عقد
التصنيف المناخي (كوبن-جيجر)	BSh: شبه جاف

المصدر: Climate Report – Ben Guerir (Morocco)

انطلاقا مما سبق فإن تحليل التحولات الأربعة (الديمغرافية، الاقتصادية، العمرانية، البيئية) يظهر أن جماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة تعيش حالة انتقال مجالي معقد، تتقاطع فيها عوامل داخلية (الهجرة، تغير البنية الاجتماعية، التحول الزراعي) مع عوامل خارجية (سياسات الدولة، تقلبات المناخ). وبشكل هذا الانتقال ديناميكية غير متوازنة تنعكس بقوة على الجماعات الترابية الثلاثة التي ستنم دراستها بشكل مفصل في القسم الثاني.

2- تجليات التحول المجالي عبر نماذج محلية

يمثل اختيار جماعات صخور الرحامنة - أولاد حسون حمري - جعافرة مقارنة مجالية دقيقة تتيح فهم الاختلافات في أنماط التحول المجالي بأرياف الرحامنة الشمالية، باعتبارها نماذج تعكس ثلاث مسارات متباينة:

1. مسار شبه حضري،

2. مسار فلاحي رعوي،

3. مسار هش مرتبط بالهجرة.

ويسمح تحليل هذه النماذج بتبيين كيف تتفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية على المستوى المحلي، وكيف تنتج فضاءات متفاوتة من حيث الاستقرار والاندماج في شبكة الديناميات الإقليمية.

1-2- جماعة صخور الرحامنة: مجال ريفي في طريق التحضر

تعد جماعة صخور الرحامنة نموذجا واضحا لجماعة يشهد مركزها تحولا من مركز قروي إلى مركز شبه حضري، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنوية والوظيفية المرتبطة بموقعها الجغرافي، شبكة الطرق، والبنيات الاقتصادية والاجتماعية. وتشير بيانات الإحصاء العام 1994 و 2024 إلى أن جماعة



صخور الرحامنة سجلت نموا سكانيا مضطردا، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 10.060 نسمة سنة 1994 إلى ما يقارب 15.575 نسمة سنة 2024. (HCP, 2022, p. 58) ويعزى هذا النمو لسببين رئيسيين:

1. الهجرة الداخلية من الدواوير المجاورة نحو المركز بحثا عن الخدمات الأساسية.
 2. عودة بعض الأسر المهاجرة للاستقرار في المجال الريفي مع الاستثمار في السكن والتجارة.
- وتعرف هذه الظاهرة بأنها "تزييف للمدينة" مقابل "تمدين للقرية"، في إشارة إلى اختلاط الأنماط الاجتماعية والاقتصادية داخل مراكز قروية صاعدة (Pascon, 1980, p. 155).
- عرف مركز صخور الرحامنة نموا مهما في الأنشطة التجارية والخدمات على وجه التحديد، تجلت في: توسع المحلات التجارية والخدمات، ونشاط النقل الريفي وشبه الحضري، إضافة إلى انتشار الحرف الصغيرة (نجارة، حدادة، إصلاح السيارات). ووفق دراسة وزارة الداخلية حول المراكز القروية الصاعدة، فإن صخور الرحامنة تعد من بين 17 مركزا قرويا على الصعيد الوطني سجلت تحولا في وظائفها الاقتصادية خلال العقد الأخير.



خريطة 2: دينامية التوسع العمراني بمركز صخور الرحامنة بين 1985 و 2025



المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على صور جوية للفترة 1985 - 2005 - 2025

شهد مركز الجماعة توسعا عمرانيا ملحوظا ظل محافظا على تركزه بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 9، التي شكلت بفضل أهميتها ضمن محور الدار البيضاء - مراكش عاملا حاسما في تعزيز التواصل والحركية السكانية، مما جعل مركز صخور الرحامنة فضاء وسيطا بين الريف والحضري. ويتضح من خلال الخريطة رقم 2، أن هذا التوسع العمراني حافظ عبر الفترة المرجعية الممتدة التي غطت أربعة عقود

على توسعه بمحيط هذا المحور الطرقي الاستراتيجي. وبالتالي فالإقليم يمر بتحول عمراني مهم، رغم كونه مجالا ريفيا في غالبيته. وتؤكد دراسات التخطيط الترابي أن الرحامنة تمثل "مجالا قرويا في طور التمدن"، خاصة في المحاور الطرقية الرئيسية (Ministère de l'Aménagement du Territoire, 2015) كما هو الحال بالنسبة لمركز صخور الرحامنة.

يشهد هذا المركز توسعا على شكل تجزئات سكنية ومساكن فردية مبنية بالإسمنت، مع توسع أفقي على حساب الأراضي الفلاحية. منسجما مع نظرية التحضر الصامت الغير مصحوب بتغيير قانوني لوضعية المجال "urbanisation silencieuse" (Bergel, 2012, p. 48). وبذلك تمثل صخور الرحامنة مثالا لمركز قروي يعبر مرحلة انتقالية غير مكتملة نحو التحضر.

صورة 1: نموذج لتجزئات سكنية بمركز صخور الرحامنة



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

2-2- جماعة اولاد حسون حمري: مجال فلاحى رعوي بين الجفاف واستراتيجيات التأقلم

تمثل جماعة اولاد حسون حمري نموذجا لمجال يعاني من هشاشة بيئية واضحة، ويقوم اقتصاده على تربية الماشية وزراعة بورية محدودة، مع توجه نحو اعتماد كبير لاستراتيجيات التكيف أمام تقلبات المناخ. وبذلك فهو مجال يعكس صورة صادقة للمجالات الريفية شبه الجافة بالمغرب الداخلي، حيث تتقاطع ندرة التساقطات وتواتر سنوات الجفاف مع ضعف البنيات البيئية في إنتاج منظومة طبيعية متدهورة. فتقلب المناخ وتزايد حدة الفترات الجافة، وتراجع الغطاء النباتي بشكل كبير، أدى إلى تقلص المراعي وتدهور قاعدة الرعي التي تمثل عماد الاقتصاد المحلي (امعيز، 2026، ص: 141).

تتميز الجماعة بارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض معدل النمو الديمغرافي، حيث سجلت أقل من 0.8% سنويا بين 2014 و 2021. (HCP, 2021, p. 33) ويعود ذلك إلى الهجرة القوية للشباب نحو المدن الكبرى مثل: مراكش، وابن جرير، والدار البيضاء.

تعتمد الجماعة على زراعة الحبوب أساسا (شعير وقمح)، وهي زراعة شديدة الحساسية لتقلبات المطر. كما يعاني المجال من توالي سنوات الجفاف، وقلة نقط الماء، وضعف الفرشة الجوفية. غير أن مستواها انخفض بمعدل 1.4 متر سنويا بين 2012 و 2020 (ABHT, 2022, p. 29).

لوحة صور 2: أنواع الأنشطة الزراعية بجماعة أولاد حسون حمري
(بورية أعلى ومسقية أسفل)



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

يبقى الرعي النشاط الاقتصادي الأكثر استقرارا نسبيا، خاصة رعي الأغنام والماعز. لكن نظرا لضعف الغطاء النباتي، يعتمد الكسابون على: اقتناء الأعلاف المركبة خلال فترات الجفاف، والتثقل نحو المراعي الموسمية، إلى جانب تقليص عدد الرؤوس. ويسمى هذا النمط بـ"التكيف القسري"، لأنه لا ينبع من وفرة الموارد بل من غيابها (Bouderbala, 1996, p. 148).

شهدت الجماعة بعض المشاريع من قبيل توسيع نطاق زراعة الصبار في إطار عملية إحياء غراسة هذه النبتة التي قضت عليها الحشرة القرمزية منذ مطلع سنة 2016، بعد أن كانت تشكل دعامة أساسية في النسيج السوسيواقتصادي بأرياف الرحامنة، إذ كانت تعود بالنفع الاقتصادي في فصل الصيف مع نضج الثمار وبيعها في الأسواق كما مهد العمل التعاوني للرفع من هذه الأرباح عبر تنمين الصبار واستخلاص أكثر من منتج، وحاليا تجري غراسة نوع جديد مقاوم لهذه الحشرة بالجماعة تحت إشراف معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة على مساحة 300 هكتار مع تتبع لمختلف عمليات التخفيف من غرس وسقي وغيرها.

صورة 3: غراسة الصبار ضمن مشروع إعادة الإحياء بالجماعة



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

فيما يخص التنظيم التعاوني فإنه لازال محتشما ويتطلع إلى تطوير أدائه بهدف المساهمة في تحريك عجلة التنمية، وكنموذج لهذا العمل التعاوني نستحضر تجربة تعاونية أمل حنيزر العائلية لتربية الأرناب التي تجسد بشكل جلي المبادرة الذاتية أمام إكراهات المجال المتعددة. وتندرج هذه التعاونية الفلاحية ضمن المبادرات العائلية الصغرى المتخصصة في تربية الأرناب، حيث يقتصر النشاط فيها على صاحب المشروع وأفراد عائلته، في إطار نمط إنتاج تقليدي يعتمد على العمل الذاتي والخبرة المكتسبة ميدانيا. تتمحور أشغال التعاونية أساسا حول مقر الإنتاج الملحق بمسكن الأسرة، وهو ما يسهل المراقبة اليومية ويقلص تكاليف التشغيل، لكنه في المقابل يحد من إمكانيات التوسع المجالي والطاقت الإنتاجية.

وقد استفاد صاحب التعاونية من تكوين شخصي وتجربة ذاتية في مجال تربية الأرانب، خاصة ما يتعلق بشروط النظافة الصارمة، ونوعية التغذية، وتهوية الأقفاص، والوقاية من الأمراض، بالنظر إلى حساسية هذا النشاط وتأثره السريع بالعوامل الصحية والبيئية. كما يعتمد المشروع على تدبير يومي دقيق يوازن بين الحفاظ على صحة القطيع وضمان مردودية اقتصادية مقبولة في ظل محدودية الإمكانيات. أما على مستوى التسويق، فتوجه منتجات التعاونية أساسا نحو الأسواق الداخلية القريبة، خاصة مدن مراكش وسطات والدار البيضاء، غير أن هذا المسار يواجه عدة إكراهات، في مقدمتها ضعف البنية الطرقية الرابطة بين الدوار ومدينة بنجرير، مما يرفع كلفة النقل ويؤثر على جودة المنتج وسلاسة توزيعه. كما تعاني التعاونية من إشكالات تسويقية وهيكلية مرتبطة بندرة أو ضعف المجازر البلدية المتخصصة في ذبح الأرانب، وهو ما يحد من ولوجها المنظم إلى الأسواق ويجعلها رهينة لقنوات غير مستقرة. ورغم هذه الصعوبات، يعبر أصحاب التعاونية عن طموح واضح لتطوير المشروع وتحسين كفاءته الإنتاجية والتنظيمية، عبر الاستفادة من الدعم المادي واللوجستي، وتوسيع النشاط ليشمل تنويع المنتجات ذات الصلة، بما يسمح بخلق فرص شغل لفائدة شباب الجماعة، وتحويل التعاونية من مجرد مبادرة عائلية معيشية إلى فاعل محلي مساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجال الريفي المحلي (مقابلة مع صاحب تعاونية أمل حنيضر لتربية الأرانب بتاريخ: 20/10/2025).

صورة 4: مقر تعاونية أمل حنيضر لتربية الأرانب

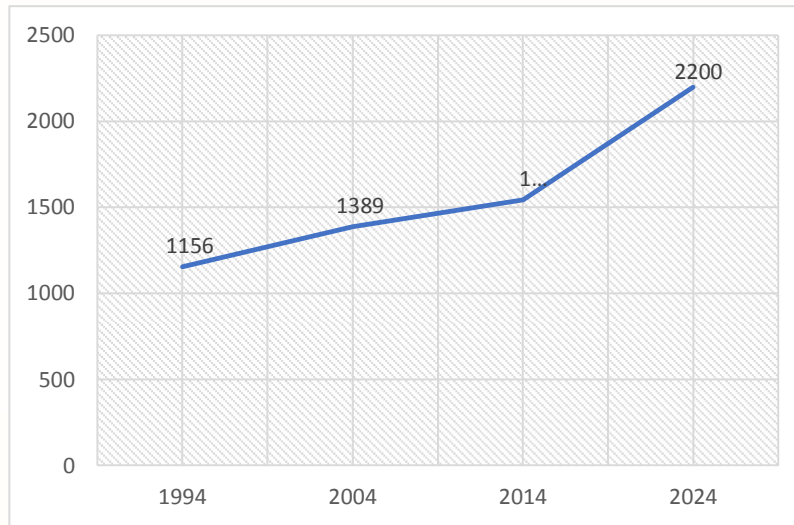


المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 20/10/2025

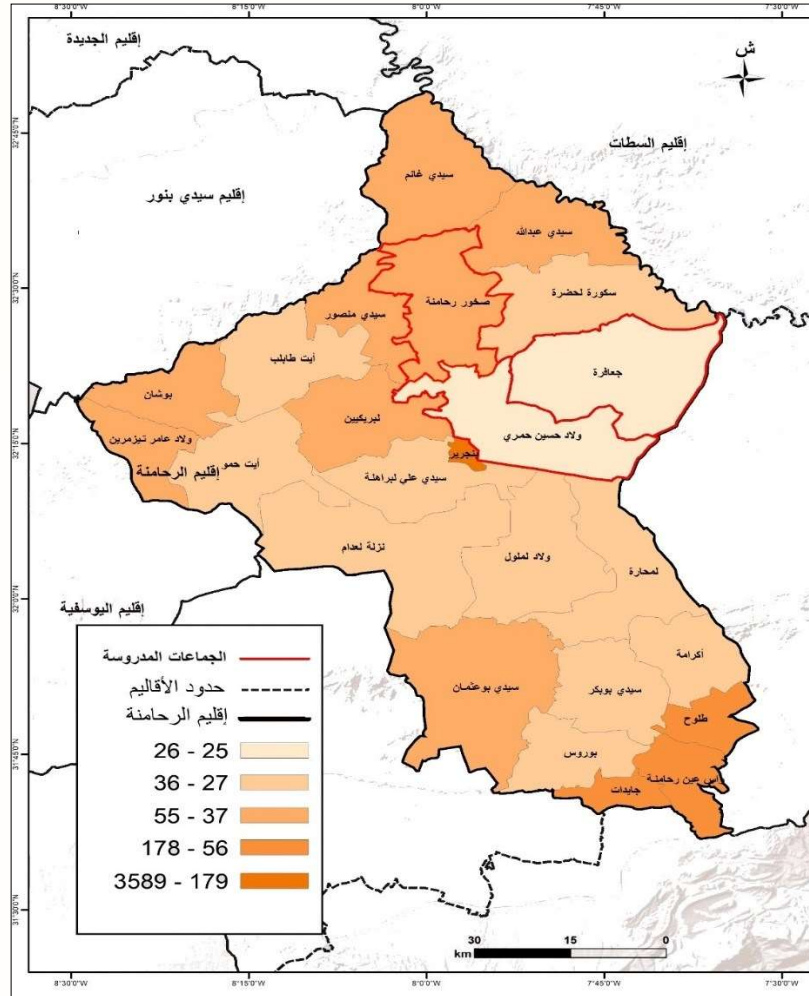
3-2- جماعة جعافرة: مجال ريفي هش بين العزلة الطرقية والهجرة والتحويلات المالية

تمثل جماعة جعافرة نموذجا واضحا للمجالات الريفية الهشة، حيث تتجلى هشاشة المجال المحلي في انخفاض الكثافة السكانية، ضعف البنية التحتية، وعزلة مجالية نسبية. وتلعب الهجرة والتحويلات المالية دورا محوريا في دعم الأسر المحلية وتعويض نقص الموارد الاقتصادية المحلية. وتوضح سلسلة البيانات الرسمية لجماعة جعافرة (مبيان رقم 1) أن الجماعة شهدت نموا سكانيا بين 1994 و 2014، تلاه تراجع طفيف بين 2014 و 2024. ويعكس هذا التراجع عند الربط بالمعطيات الخاصة بعدد الأسر (مبيان رقم 3)، هجرة صافية للفئات النشيطة نحو المدن أو الخارج. كما أن ارتفاع عدد الأسر مقابل ثبات وتراجع السكان يشير إلى زيادة الأسر الصغيرة أو التفكك الأسري، وهو مؤشر واضح على هشاشة المجال المحلي، والتي تتضح أكثر من خلال ضعف الكثافة السكانية بالجماعة التي توجد ضمن الجماعات التي تسجل أدنى معدل في الكثافة السكانية بقيمة تتراوح بين 25 و 26 نسمة/كلم مربع (خريطة رقم 3).

مبيان 5: تطور عدد الأسر بجماعة جعافرة (1994-2024)



خريطة 3: توزيع الكثافة السكانية بإقليم الرحامنة سنة 2024



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الإحصاء الوطني للسكان والسكنى، 2024.

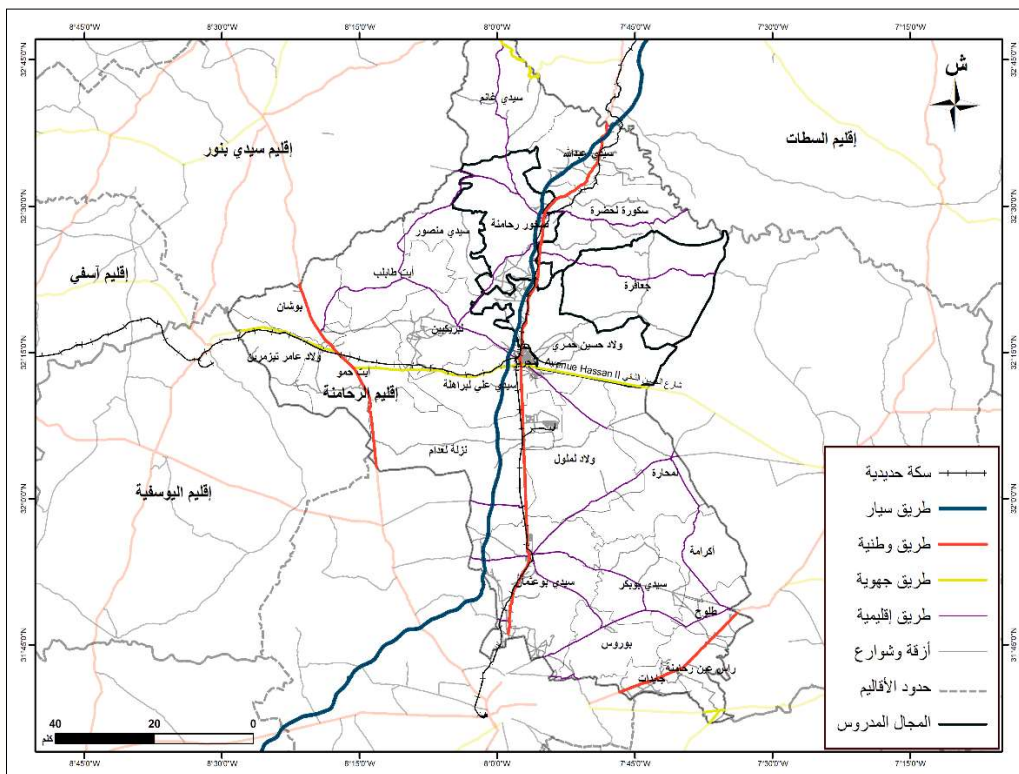
تعكس جماعة جعافرة نموذجا واضحا للهشاشة المجالية الناتجة عن ضعف شبكة الطرق، حيث تتوفر الجماعة على محور طرقي وحيد يتمثل في الطريق الإقليمية الرابطة بين الجماعة ومركز صخور الرحامنة . ويظهر تحليل الخريطة رقم 4 الخاصة بالمحاور الطرقية أن هذا الطريق يشكل صلة الوصل الأساسية الوحيدة بين الجماعة وبقية النسيج الإقليمي، بينما يقتصر ربط الدواوير المجاورة بمسالك طرقية غير مصنفة وغالبا ماتكون متدهورة.

يساهم ضعف الربط الطرقي في العزلة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يحّد من وصول السكان إلى الأسواق والخدمات الصحية والتعليمية، ويجعل نقل المنتجات الفلاحية محدوداً. وهو معطى يفسر تراجع عدد السكان وارتفاع عدد الأسر الصغيرة نتيجة هجرة الشباب إلى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص أفضل.

نتيجة لذلك، أصبح الاعتماد على الهجرة والتحويلات المالية من الخارج أو من المدن الكبرى رافداً أساسياً للحفاظ على مستوى المعيشة في الجماعة، وهو ما يبرز تداخل الهشاشة المجالية مع العزلة الطرقية.

هذا الربط بين التحليل الديموغرافي والعمراني والخريطة الطرقية يوضح كيف يمكن لشكل البنية التحتية أن يحدّد مسارات التحول المجالي ودرجة اندماج الجماعة في الديناميات الإقليمية.

خريطة 4: الشبكة الطرقية بإقليم الرحامنة



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الشبكة الطرقية من OpenStreetMap

على الرغم من غياب معطيات مباشرة عن الهجرة والتحويلات المالية على مستوى الجماعة، يمكن الاستدلال على أهميتها عبر المؤشرات الديمغرافية السابقة إضافة إلى التحولات العمرانية التي لمسناها انطلاقاً من الزيارة الميدانية، حيث يتضح أن التطور العمراني يظل شكلياً أكثر منه وظيفياً، كونه لا يترافق مع مرافق ذات صلة بأنشطة اقتصادية منتجة من قبيل حظائر واسطبلات البهائم. وهو ما يدعم الفكرة

القائلة بأن التحولات العمرانية في الجماعة مرتبطة أساسا بتحويلات الهجرة وليس بالإنتاج المحلي الذي يظل محدودا جدا أمام اعتماد فلاحية معاشية تأثرت سلبا بتوالي سنوات الجفاف. ويبقى اعتماد الأسر على هذه التحويلات بالغ الأهمية لتعويض ضعف الإنتاج المحلي، وتمويل السكن، التعليم والخدمات الصحية، ما يجعل الهجرة عاملا محوريا في دينامية المجال المحلي.

صورة 5: نموذج لسكن عصري بأرياف جماعة جعافرة



المصدر: النقاط شخصى بتاريخ 20/10/2025

وهكذا يتبين أن التحول المجالي بالجماعات المدروسة ليس خطيا ولا موحدا، بل متعدد المسارات ويرتبط بخصوصيات كل مجال وقدرته على مقاومة الهشاشة أو الاندماج في الديناميات الإقليمية. فبينما تمثل جماعة صخور الرحامنة نموذجا للتحضر القروي التدريجي نتيجة تفاعل العوامل الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية، تبرز جماعة أولاد حسون حمري قدرة السكان على التأقلم مع هشاشة الموارد والجفاف عبر استراتيجيات فلاحية-رعوية، في حين تعكس جماعة جعافرة هشاشة مجالية مرتبطة بالعزلة الطرقية والاعتماد على الهجرة والتحويلات المالية. وتؤكد هذه النماذج المحلية ضرورة تبني سياسات تنموية تراعي

اختلاف خصائص الجماعات وتعزز قدرات المجالات الهشة على التكيف والاندماج في الديناميات الإقليمية بشكل متوازن وعادل.

II. مناقشة النتائج

توضح نتائج البحث أن التحول المجالي بإقليم الرحامنة يتسم بتفاوت كبير بين الجماعات المدروسة، وهو ما يعكس تباين الخصائص الطبيعية والبشرية لكل جماعة. ففي جماعة صخور الرحامنة، أسهم النمو الديمغرافي والتحول الاقتصادي والعمرانية في دفع مسار التحضر القروي التدريجي، مدعوما بالربط الطرقي والشبكات التجارية والخدمات. أما جماعة أولاد حسون حمري، فهي نموذج لمجال فلاحي-رعوي هش، يعتمد بشكل كبير على استراتيجيات التكيف مع ندرة المياه والجفاف، مع استمرار هجرة الشباب إلى المدن لكبرى وخارج البلاد. في المقابل، تعكس جماعة جعافرة هشاشة مجالية واضحة، تتمثل في انخفاض الكثافة السكانية، العزلة الطرقية، ضعف الموارد الاقتصادية، والاعتماد على التحويلات المالية والهجرة لتعويض محدودية الإنتاج المحلي.

يبرز تحليل هذه النتائج أن التحولات المجالية ليست موحدة ولا خطية، بل تتأثر بشدة بتفاوت الموارد، الإمكانيات المحلية، وعوامل البنية التحتية. كما يظهر أن التفاعل بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يؤثر على إعادة توزيع السكان واستخدامات الأرض، فيما تلعب التحولات البيئية ونقص الموارد المائية دورا مهما في إنتاج أنماط متباينة من التأقلم والهشاشة داخل الإقليم.

خاتمة

في ضوء التحليل المجالي الذي اعتمده هذا البحث، يتضح أن التحولات التي تشهدها جماعات صخور الرحامنة وأولاد حسون حمري وجعافرة لا يمكن فهمها إلا ضمن مقاربة شمولية تستحضر تفاعل العوامل البشرية والطبيعية، وتباين السياقات المحلية داخل كل جماعة. فقد أبانت الدراسة أن التحول المجالي هو سيرورة دينامية تتخذ أشكالا متعددة تبعا لاختلاف الموارد، البنيات التحتية، وأنماط الاستقرار البشري. وفي هذا الإطار، تؤكد نتائج البحث صحة الفرضية الأولى التي تفيد بأن تفاعل التحولات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية يسهم في إعادة تشكيل البنية المجالية عبر إعادة توزيع السكان، وتغيير استعمالات الأرض، وارتفاع الطلب على السكن والبنيات التحتية، بما يدفع بعض الجماعات نحو مسارات تحضر متفاوتة. كما تؤكد الدراسة الفرضية الثانية، التي ترى أن التحولات البيئية المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ،



إلى جانب التباين في الموارد والقدرات المحلية، تنتج أنماطاً مختلفة من التأقلم والهشاشة داخل المجال الرحماني، وهو ما يعكسه النماذج الثلاث المدروسة: التحضر الريفي بجماعة صخور الرحامنة، والتأقلم الفلاحي-الرعي بجماعة أولاد حسون حمري، ووضعية الهشاشة المجالية المرتبطة بالهجرة والعزلة الطرقية بجماعة جعافرة.

البيبلوغرافيا

➤ المراجع باللغة العربية

- الخمليشي، عبد الله (2016)، الهجرة القروية والتحولات الديمغرافية بالمغرب. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الصديقي، محمد (2019)، التنمية المجالية بالمغرب: الإكراهات والرهانات، الدار البيضاء: منشورات مطبعة إفريقيا الشرق.
- العمراني، عبد السلام (2020)، الجغرافيا والتنمية: مقاربات في التحليل المجالي، الرباط: دار الأمان للنشر.
- بوليف، نجيب (2017)، التحولات الحضرية والمجالات القروية بالمغرب، الرباط: منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
- المندوبية السامية للتخطيط (2004)، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004: النتائج النهائية. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- المندوبية السامية للتخطيط (2014)، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014: النتائج النهائية، الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- المندوبية السامية للتخطيط (2024)، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 (معطيات أولية)، الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.
- امعيز، عبد الرزاق، (2026)، الهشاشة البيئية بالأوساط الريفية شبه الجافة بالمغرب بين التدهور الطبيعي وضعف التنمية الترابية: حالة جماعة سيدي غانم (إقليم الرحامنة)، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 108، ص ص 131 - 151.

➤ المراجع باللغة الفرنسية

- Bergel, P. (2012). Urbanisation silencieuse et mutations des espaces ruraux (p. 48). Paris: CNRS Éditions.





مجلة بروميتيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و القانونية و الاجتماعية

PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, LEGAL, AND SOCIAL SCIENCES

- Bouderbala, H. (1996). Les stratégies d'adaptation des populations rurales aux contraintes climatiques au Maroc (p. 148). Rabat: Université Mohammed V.
- Pascon, P. (1980). Trier et tissages: Mutations rurales et périurbanisation au Maroc (p. 155). Paris: Karthala.
- Agence du Bassin Hydraulique de Tansift (ABHT). (2022). Rapport sur l'état de la ressource en eau et le suivi des nappes phréatiques dans le bassin Tansift (p. 29). Rabat: ABHT.
- Agence du Bassin Hydraulique d'Oum Er-Rbia. (2019). Rapport sur la gestion des ressources en eau. Rabat: ABH Oum Er-Rbia.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. (2015). État des lieux et planification du territoire national. Rabat: MAPMDREF.
- الوييوغرافيا
- StatsClimat. (2025, October 22). Climate report for Ben Guerir, Morocco: 1970–2024 climate statistics and trend analysis (1991–2020 climatenormals). Retrieved from https://statsclimat.com/Africa/Morocco/report_Ben_Guerir%20StatsClimat تم الاطلاع على هذا الموقع بتاريخ: 2025/10/22

